http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2163) السنة الثامنة - الجمعة (17) حزيران 2011

لقطة مع وزير الهجرة السابق والتحقيقات على أنغام القطيعة

الإعدام شنقاً لفراس الجبوري .. وصوره مع السياسيين تُشعل حرب تسقيط سياسي

فراس الجبوري مع وزير الهجرة السابق

متابعة/ المدى

بينما اعلن القضاء العراقي حكماً بإعدام منفذ جريمة عرس الدجيل، بدأت حرب تسقيط سياسي بين العراقية ودولة القانون سلاحها الصور.

وأعلن مجلس القضاء الأعلى عن إصدار أحكام بالإعدام شنقا حتى الموت على فراس الجبوري ومجموعته.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار: إن "المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ أصدرت أحكاما بالإعدام شنقا حتى الموت على المدان فراس الجبوري ومجموعته المتورطين بمجزرة عرس الدجيل".

وأوضح البيرقدار: أن "المجموعة تضم ١٥ شخصا بينهم إبراهيم نجم عبود، فراس حسن فليح، حسن فليح حسن، فاضل إبراهيم، حيدر متعب عبد القادر، حكمت فاضل ابراهيم، سيد حمادي احمد، سفيان جاسم محمد".

وكان مجلس القضاء الأعلى في العراق أكد في ١٠ من حزيران الحالي، انتهاء التحقيق في قضية "الإرهابي" المسؤول عن مجزرة عرس الدجيل ومجموعته، فيما لفت إلى أن جميع المتورطين في القضية تم تحويلهم إلى محكمة الجنايات المركزية لمحاكمتهم.

وعرضت قيادة عمليات بغداد، في الثامن من حزيران الحالي، اعترافات المشرف الرئيس على تنفيذ حادثة عرس الدجيل إبراهيم نجم عبود الجبوري، فيما عرضت في الـ٢٧ من آيار الماضي، اعترافات شخصين ينتميان إلى تنظيم الجيش الإسلامي، متورطين بتنفيذ ١٤ عملية إرهابية من بينها اختطاف موكب زفة عرس واغتصاب العروس وقتلها إضافة إلى ذويها بما في ذلك ١٥ طفلاً كانوا مع الزفة، فيما أكدا اشتراكهما في مقتل بائعي غاز وحرق جثثهم، بعد أن كانت مجموعتهما تتلقى فتاويها من شخص مصري الجنسية.

وشهد العراق بعد تداعيات عام ٢٠٠٣ دخول عدد من المجاميع المسلحة تموّل من دول إقليمية صنفت بعضها من قبل مجلس الأمن الدولي بأنها تنظيمات إرهابية لاسيما تلك التي تنفذ هجمات ضد المدنيين بحجة مقاتلة القوات الأمريكية المتواجدة في البلاد فضلا عن تلك التي تنفذ أجندات خارجية لحساب دول من شأنها إرباك الأوضاع الأمنية في العراق.

يذكر أن المئات من المنتمين لعدد من العشائر وحزب الدعوة نظموا الجمعة الماضية تظاهرة بساحة التحرير وسط بغداد، للمطالبة بإعدام منفذي حادثة الدجيل والتشديد على دعم الحكومة.

وفي تطور متزامن، اعلنت وكالة السومرية نيوز انها حصلت على صورة تجمع بين المتهم الرئيس في حادثة عرس الدجيل فراس الجبوري مع وزير سابق في حكومة رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي، في حين اكد الوزير أن الصورة اخذت خلال لقائه مع وفد يمثل الصحوات قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

وقال الوزير السابق عبد الصمد رحمن سلطان: إن "بعض المغرضين سربوا صورة لي لم تكن شخصية مع المتهم فراس الجبوري، بل كانت مع وفد يضم الصحوات من مناطق متعددة في بغداد وذلك حين كنت اشغل منصب وزير الهجرة والمهجرين"، نافيا ان تكون له علاقة من أي نوع مع هذا الشخص، "لا من قريب ولا من بعيد".

وأضاف سلطان: أن "الجبوري كان موظفا في وزارة الصناعة ثم نقل خدماته الى وزارة الهجرة والمهجرين ولم يكن ملتزماً في الدوام الرسمي، كما لم يكن يمتلك مؤهلات في مجال عمله الذي تم تنسيبه اليه في الوزارة".

وأشار سلطان الى أن "الوزارة نقلت الجبوري من مكان الى آخر ضمن مديريات الهجرة والمهجرين في بغداد، وبعدها قدم اجازات ثم انتهت فترة عملي بالوزارة من دون ان اعرف ما حصل له بعد ذلك".

وكانت قيادة عمليات بغداد عرضت في الثامن من حزيران الحالي، اعترافات المشرف الرئيس على تنفيذ حادثة عرس الدجيل إبراهيم نجم عبود الجبوري، فيما عرضت في الـ٢٧ من آيار الماضي، اعترافات شخصين ينتميان إلى تنظيم الجيش الإسلامي احدهما فراس الجبوري، متورطين بتنفيذ ١٤ عملية إرهابية من بينها اختطاف موكب زفة عرس واغتصاب العروس وقتلها إضافة إلى ذويها بما في ذلك ١٥ طفلاً كانوا مع الزفة، فيما أكدا اشتراكهما في مقتل بائعي غاز وحرق جثثهم.

وراجت عقب الاعترافات التي ادلى بها الجبوري صور جمعته بزعيم القائمة العراقية إياد علاوي، وفي إحداها كان يجلس على مكتب واسمه عليه وتحت عنوان انه "رئيس قاطع الرصافة الثالثة في حركة الوفاق" التي يتزعمها إياد علاوي.

واشتدت الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد منذ أكثر من سنة وشهرين بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، في العاشر من حزيران الحالي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها التي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل اضافة الى رفع صورة زعيم العراقية الى جانب المتهم فراس الجبوري، والتي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها، وتحريضاً طائفياً يعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

وفي تطور لاحق، كشف مصدر في وزارة الهجرة والمهجرين أن الوزارة فتحت تحقيقا موسعا بشأن تسريب صورة وزيرها السابق عبد الصمد رحمن سلطان مع المدان في قضية عرس الدجيل فراس الجبوري، فيما أشار إلى أن تلاعبا طرأ على الصورة الأصلية التي كانت تضم مجموعة أكبر من الأشخاص.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الهجرة والمهجرين فتحت، أمس، تحقيقا موسعا لمعرفة كيفية تسريب صورة تجمع وزيرها السابق عبد الصمد رحمن سلطان مع المدان في مجزرة عرس الدجيل المدعو فراس الجبوري"، مبينا أن "الوزارة تؤكد أن الصورة هي ملك لمكتبها الإعلامي وقد تم التلاعب بها".

وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه أن "الصورة كانت تضم مجموعة أكبر من الأشخاص، وتم اقتطاعهم لإبراز الوزير السابق مع المدان".

سياسيا، أكد رئيس القائمة العراقية اياد علاوي رغبته في تقديم طلب استجواب لرئيس الوزراء نوري المالكي في مجلس النواب.

وقال علاوي في لقاء بثته قناة العربية الفضائية: ان طلب الاستجواب يتعلق بمواضيع الفساد الاداري ومسائل تتعلق بالاوضاع الامنية ،وهروب رموز مهمة لها علاقة بجرائم القاعدة من السجون العراقية.

واشار علاوي الى انه يفترض برئيس الوزراء ان يقدم باعتباره وزيرا للدفاع والداخلية والامن الوطني ومشرفاً على المخابرات رؤيته للجانب الامني ضمن مهلة المائة يوم التي منحها لوزراء الحكومة.

واضاف: لهذا نحاول ان نعمل على مناقشة هذه الامور في البرلمان ، مؤكدا على ان النظام الداخلي لمجلس النواب يسمح لـ٢٥ نائبا لتقديم طلب استجواب أي مسؤول حكومي مهما كان ،وعلى المسؤول ان يستجيب لطلب الاستجواب ، نافيا ما تردد بشأن عدم ترديده القسم كعضو في مجلس النواب.

واوضح علاوي: ان العراق يشهد احتقانا غير اعتيادي منذ الانتخابات الاخيرة في جوانب متعددة خاصة في ما يتعلق بتشكيل الحكومة والمشاركة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة بعيدا عن الطائفية السياسية.

وكان علاوي قد كشف في حديث لصحيفة غولف نيوز الإماراتية عن إمكانية قيام العراقية بالدعوة لانتخابات مبكرة أو سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي، وذلك في حال استمرار الأمور على النحو الذي هي عليه الآن في العراق.

وقال: إن قائمته تدرس أيضاً خيارات أخرى سلمية وديمقراطية، مؤكدا أن العملية السياسية هي ملك لشعب العراق وليس للدول، لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا غيرهما.

واعتبر علاوي انه لا توجد عملية سياسية ديمقراطية حقيقية على الإطلاق، فالانتخابات زورت، وتم تهميش قوى واسعة من المجتمع العراقي، واستهدفت العراقية بقوة، وثارت ثائرة إيران، كما جرت ولا تزال اعتقالات واسعة ضد العراقية ومؤيديها ونشطائها.

وأضاف: الشراكة الوطنية معدومة بالكامل، ونحن مشاركون في الحكومة ولسنا بشركاء، ومشاركتنا في الوزارة هي لإثبات حسن النية، وقد جاءت المشاركة إكراماً لشعب العراق بانتظار تحقيق الشراكة الكاملة من خلال تطبيق الفصول التسعة وبضمنها خارطة الطريق، لإخراج العراق من الحالة المأساوية التي وقع فيها.

وانتقد الدكتور علاوي بشدة سياسة الحكومة الخارجية، معتبرا انها في أحسن أحوالها شخصية، لم أسمع مثلاً أن مجلس الوزراء وضع خطوطاً عامة للسياسة الخارجية تتعلق بمصالح العراق الوطنية ودوره عربياً وإسلامياً ودولياً، وموقفه من مسيرة السلام أو الصراع العربي الإسرائيلي، وموقفه من إيران وتركيا وسوريا، وتصوره لكيفية تسوية الاشكالات مع الكويت، وغيرها.

وتابع: هناك حالة واضحة لطمس معالم العمق العربي للعراق، وأصبح انتماء العراقي لعروبته يشكل رفضاً لدى البعض بالرغم من وقوف الدول العربية مع المعارضة العراقية. أنا أول من سهل زيارة المالكي لبعض الدول في وزارته الأولى. وقال إن العرب وقادتهم يحددون موقفهم من حكومة العراق بناء على موقف بغداد.

لكن المتحدث باسم القائمة العراقية شاكر كتاب اكد امس الخميس تعليق المفاوضات بشكل كامل بشأن مبادرة اربيل مؤكدا ان البنود الستة المختلف عليه هي من اهم البنود.

وقال كتاب في تصريح صحفي: ان دولة القانون ليس لديها موقف محدد إزاء النقاط الخلافية الست".

وأضاف: "لا يمكن للقائمة العراقية السيربهذه الطريقة بشان المبادرة"، موضحا"ان المفاوضات معلقة حاليا بشكل كامل في ما يخص اتفاقية اربيل".مشددا على ضرورة"التزام دولة القانون بهذه المبادرة والا سيكون مصيرها الفشل"، مشددا "ان دولة القانون لم تلتزم بهذه المبادرة على الرغم من الوقت الطويل الذي اخذته".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر قال في وقت سابق إن المشاكل الشخصية بين قادة الكتل السياسية لا تحتاج إلى مبادرة.

وأضاف الشابندر: "المشاكل بين رئيس القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس الوزراء نوري المالكي، القسم الاكبر منها شخصي ويجب أن لا ينعكس على الشارع العراقي".

واوضح أن"المشكلة بين قياديين متنافسين ينتقد كل واحد الآخر".

مستدركا: "لكن في الاصل لا توجد مشكلة بين الشخصيتين وانما المشكلة بين علاوي ونفسه،(على حد قوله)".

وأوضح أن" المبادرات التي تم اطلاقها مؤخراً لا تحل الازمة لأنها مشاكل شخصية".

وتابع: أن" الساسة جعلوا المشاكل الشخصية عامة، مطالبا بمعالجة هذه الازمة،ومنع السياسيين من تحويل مشاكلهم الشخصية إلى الساحة السياسية وإلى الشارع العراقي."وكان النائب عن ائتلاف العراقية كامل الدليمي قد أكد إن الخلافات بين علاوي والمالكي خلافات شخصية، مشيراً إلى أن دولة القانون سيتعاملون مع طلب علاوي بإستجواب المالكي بلغة المثل.وقال الدليمي في تصريح صحفي:"حتى الان لم يحدد وقت لإستجواب رئيس الوزراءنوري المالكي وأن الاستجواب يحتاج إلى مجموعة من التواقيع وأن لا تقل عن (٥٠) توقيعا".

وأضاف: أن" دولة القانون سيتعاملون مع طلب رئيس القائمة العراقية اياد علاوي بإستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي بالمثل".

عثمان يحمّل جميع الفرقاء مسؤولية الإخفاق

التحالف الكردستاني: استعجال الأمريكيين أفشل مبادرة بارزاني

متابعة/ المدى

عدّ قيادي في التحالف الكردستاني أن الولايات المتحدة هي التي أسهمت بتشكيل الحكومة الحالية التي سميت بحكومة الشراكة الوطنية أكثر من أية جهة أخرى، كونها مهتمة بصنع إنجاز لها في العراق، فيما أشار إلى أن استعجال الأميركيين في تشكيل الحكومة أسفر عن عدم نجاح مبادرة بارزاني، حمل التحالف الكردستاني عدم نجاحها كونه لم يقم بنشر تفاصيلها.

وقال محمود عثمان: إن "مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني باقية ولم تنته، ولكن فيها نواقص أسفرت عن عدم نجاحها كثيرا بسبب عدم وجود الشفافية"، مبينا أن "الناس لا تعرف ما هي الاتفاقيات وعددها وتفاصيلها ومن الذي وقع عليها ولم يوقع"؟

وأضاف عثمان لوكالة السومرية نيوز: أن "الجميع يتحمل عدم نجاح المبادرة وبشكل أساسي التحالف الكردستاني، باعتباره صاحب المبادرة ولم يقم بنشر تفاصيلها"، موضحا أن "المبادرة عبارة عن اتفاقات مبادئ ليس فيها تفاصيل، فبارزاني يقول: أنا موقع على اتفاقية واحدة فقط وهي الاتفاقية التي قرأت في جلسة مجلس النواب التي عقدت في الـ١٣ من تشرين الثاني الماضي، والتي تتضمن الاجتثاث ومجلس السياسات ولا تحوي تفاصيل الأمور الأخرى كالتوازن والنظام الداخلي لمجلس الوزراء والمساءلة والعدالة".

وأشار القيادي المستقل إلى أن "القادة السياسيين متفقون على بعض المبادئ التي تتضمنها المبادرة من دون الدخول في التفاصيل"، لافتا إلى أن "قادة الكتل عندما يدخلون في تلك التفاصيل تكون هناك خلافات وكل واحد منهم يفسره بالشكل الذي يراه".

وأوضح عثمان: أن "الجانب الأمريكي استعجل كثيرا في تشكيل هذه الحكومة التي سميت حكومة شراكة وطنية لأنهم كانوا يهتمون بان يكون هناك انجاز كبير في العراق والموضوع تأخر كثيرا حينها"، مبينا أن "الأميركيين عملوا كثيرا من اجل هذا وباركوا مبادرة بارزاني وساندوها وأيدوها، لكن الاستعجال سبب عدم النجاح للمبادرة".

وأكد النائب عن التحالف الكردستاني أن "الاستعجال أدى إلى عدم الوصول إلى البرنامج الحكومي والنظام الداخلي الحكومي وباقي التفاصيل"، مشيرا إلى أن "الأميركيين استعجلوا أكثر من أية جهة في تشكيل الحكومة".

وتابع: أن "الأمريكيين كان يهمهم أن يكون هناك انجاز في العراق ليقولوا لشعبهم أنجزنا وجمعناهم كلهم في حكومة واحدة ليعتبروه انجازا لهم إلى حد ما"، مؤكدا أن "دورا للأميركيين كان وراء الكواليس، وفي العلن أيضا، وضغطوا في هذا الاتجاه كثيرا".

وكان وفد من الكونغرس الأميركي يضم السيناتورين جون ماكين و ليندسي غراهام يرافقهما السفير الأميركي في بغداد جيمس جيفري وقائد القوات الأميركية في العراق الجنرال أوستن، التقى برئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في منتجع صلاح الدين في التاسع من آيار الماضي، ودعاه خلال اللقاء إلى طرح مبادرة جديدة لحل أزمة المرشحين للوزارات الأمنية بين رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي لتكون مكمّلة لتلك التي طرحها أواخر العام الماضي وأفضت إلى تشكيل حكومة المالكي الحالية.

وطرح رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في أيلول ٢٠١٠ مبادرة تتعلق بحل الأزمة السياسية في العراق تتضمن تشكيل لجنة تضم بين ثمانية واثني عشر من ممثلي الكتل السياسية لبدء محادثات لتشكيل الحكومة الجديدة والعمل على حل الخلافات العالقة، وعقد اجتماعات موسعة للقادة لحسم موضوع الرئاسات الثلاث.

وأعلنت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، مطلع حزيران الحالي عن فشل مفاوضاتها مع ائتلاف دولة القانون وتعليقها، واعتبرت أن التنصل وإلغاء اتفاق اربيل يستوجب العودة إلى المربع الأول وإجراء انتخابات مبكرة مع انتهاء فترة المائة يوم التي أكدت عدم القدرة على إدارة الدولة، فيما أشارت إلى عدم وجود نوايا حقيقية لدى ائتلاف دولة القانون لتنفيذ كامل بنود الاتفاق، أكدت أن مقاطعتها للاجتماعات ممثلي الكتل السياسية جاء لوجود محاولات لإشغالها بتفاصيل مفتعلة هدفها تسويف تنفيذ الاتفاق.

وتدور خلافات بين القائمة العراقية والتحالف الوطني بشأن بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن يكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل الهيئة التي تشكل داخل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية والصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته، وهل تكون صفته أمينا عاما أو رئيساً؟

واشتدت الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد منذ أكثر من سنة وشهرين بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية على خلفية التظاهرات التي شهدتها ساحة التحرير في بغداد، الجمعة الماضي، والتظاهرات المضادة التي يعتقد أن الحكومة رعتها والتي طالبت بإعدام مرتكبي جريمة عرس الدجيل ومحاسبة السياسيين الذين يقفون وراءهم، التي اعتبرت العراقية أنها حملت إساءة لها ولزعيمها كما تحرّض على الطائفية وتعيد العراق إلى أجواء عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، فيما أكدت أن عودة الجريمة المنظمة خلال مهلة المائة يوم مؤشر على انهيار الملف الأمني.

المالكي

بارزاني

علاوي